AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

الاثار القانونية لأنظمة الدفع الالكتروني

أ.م.د. رضوان هاشم حمدون
dr.rathwan.hashem@uomosul.edu.iq
كلية الحقوق/جامعة الموصل
م. افراح عبد الكريم خليل
كلية الحقوق/جامعة الموصل
afrahabdulkarim127@uomosul.edu.iq

The legal effects of electronic payment systems

Assistant Professor Dr. Radwan Hashim Hamdoun
Faculty of Law/University of Mosul
Afrah Abdul Karim Khalil
Faculty of Law/University of Mosul

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص : يعتبر نظام الدفع الكتروني من الوسائل التي تسهم في عجلة الاقتصاد والاستثمار ، ويعد هذه الابتكار من أحدث ما توصلت اليه البشرية لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث ، حيث أصبحت من الوسائل الأساسية المستخدمة بعملية الدفع الإلكتروني، بكافه أنحاء العالم هذه الوسيلة المستخدمة عالميا في السنوات القليلة ، أثبتت وجودها نتيجة لما تمتاز به من سهولة وسلاسة في التعامل ، فالانتشار الواسع باستخدام هذه البطاقات يجب ان ينظم بمنظومة قانونية متطورة خاصة في التشريعات الحالية ، حيث واجهت العديد من الدول على مستوى العالم تنظيما قانونيا متخصصة بنظام الدفع الإلكتروني ، في مقابل ذلك نجد البلدان النامية لم تواكب اغلبها تشريعات هذا التطور بمجال الدفع الالكتروني فلابد من وضع تشريع قانوني لهذه التعاملات وبالتالي هنالك إشكاليات قانونية تحدد القواعد الواجبة التطبيق للتعامل مع الأطراف ، وكذلك تحديد الطبيعة القانونية والحقوق في غياب النصوص التشريعية المحددة لنوع المسؤولية الناشئة عن استخدام هذه البطاقات وبيان اطراف عملية الدفع الالكتروني وتحديد التزاماتهم والاثار القانونية الناجمة عنها .

الكلمات المفتاحية :– أنظمة الدفع الالكتروني , القانون التجاري , الدفع

Abstract : The electronic payment system is one of the means that contribute to the economy and investment, and this innovation is one of the latest achievements of mankind to keep pace with modern technological developments, as it has become one of the basic means used in the electronic payment process This method, which has been used worldwide for the past few years, has proven its worth due to its ease and smoothness of use. The widespread use of these cards must be regulated by a sophisticated legal system, especially in current legislation. Many countries around the world have faced specialised legal regulation of electronic payment systems. In contrast, most developing countries have not kept pace with

this development in the field of electronic payments. It is therefore necessary to establish legal legislation for these transactions, and there are legal issues that determine the rules to be applied in dealing with the parties, as well as determining the legal nature and rights in the absence of specific legislative texts on the type of liability arising from the use of these cards, identifying the parties to the electronic payment process, and determining their obligations and the legal consequences thereof.
Keywords: electronic payment systems, commercial law, payment

المقدمة : في السنوات الأخيرة شهد العالم تحولاً جذريا في أساليب الدفع نتيجة التطور الإلكتروني المتسارع وأصبحت هذه الأنظمة جزء لا يتجزأ من العجلة الاستثمارية المالية والتجارية فحلت أنظمة جديدة محل وسائل دفع قديمة كالشيكات والنقود النقدية ، وأصبحت وسائل الدفع الالكتروني الأفضل في التعاملات الاقتصادية و الاستثمارية والتجارية على النحو المالي خاصة في ظل انتشار التجارة الإلكترونية ، ومع هذا التطور برزت الحاجة إلى تنظيم قانوني يواكب محور عمليات الدفع ويضمن حماية حقوق الأطراف المتعاملين بمعالجة التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني ، لا يقتصر على تحويل الأموال بل يشتمل على خدمات تقدمها المؤسسات المالية وتقنية لضمان هذه العملية ، وهو ما يجعلنا نتساءل قانونا ؟ هل الخصوصية والأمن السيبراني هي الأساس في حماية المستهلك والتعاقدات الإلكترونية ، لقد تتضارب القوانين بتفسير هذه القواعد نتيجة الضعف الناجم عن حماية تشريعاتها .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية دراسة الآثار القانونية لأنظمة الدفع الإلكترونية بأنها تسلط الضوء على مدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهة التحديات الجديدة وتساعد في اقتراح حلول قانونية تتضمن توازن ما بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية .

أسباب اختيار موضوع البحث : الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع هي أهمية الآثار القانونية المرتبطة بأنظمة الدفع الإلكترونية مثل المسؤولية القانونية لحماية المستهلك وامن المعلومات والتشريعات المنظمة لهذه الأنظمة مع تحديد مدى كفاية القوانين الحالية في مواكبة هذا التحول الرقمي .

مشكلة الدراسة : هنالك تحديات قانونية جديدة تتعلق بكيفية تنظيم حماية الأنظمة وحقوق الأطراف المتعاملين فيها حيث توفر هذه الأنظمة السهولة والسرعة في إنجاز المعاملات وتثير مجموعة من التساؤلات القانونية المعقدة حول مدى كفاية هذه التشريعات لحماية المستخدمين بضمان امن المعلومات وتحديد المسؤولية القانونية بحالة الخطأ أو الاحتيال او الاختراق مع التوسع السريع لاستخدام هذه الأنظمة بمختلف القطاعات ، وتكمن الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة بغياب تشريع متطور ومتكامل يوضح كيفية الدفع بشكل يواكب التطورات التكنولوجية ويعالج المشاكل التي تنشأ نتيجة المعاملات الرقمية .

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحيل أنظمة الدفع الالكتروني من حيث اثارها وطبيعتها وآليات العمل عليها والأطراف المتعاملين فيها بالإضافة إلى استعراض الإطار القانوني المنظم في التشريعات الوطنية والدولية

تقسيم الدراسة

المبحث الأول : مفهوم الدفع الالكتروني

المطلب الاول : التعريف بنظام الدفع الالكتروني

المطلب الثاني : تطور نظام الدفع الالكتروني

المطالب الثالث : أطراف عملية الدفع الالكتروني والتزاماتهم

المبحث الثاني : الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني

المطلب الاول : الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني على القطاع المصرفي

المطلب الثاني : الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني على السياسة المالية

المطلب الثالث : واقع الدفع الإلكتروني في العراق

المبحث الاول

مفهوم الدفع الالكتروني

لبيان مفهوم عملية تحويل الاموال او تسديد لقمية السلع باستخدام وسائل الدفع الالكتروني ارتئينا البحث في تعريف الدفع الالكتروني وبيان اهميته والقاء نظره على احداث تطور الدفع الالكتروني في السنوات الاخيرة ومن الاهمية بمكان تحديد اطراف عمليه الدفع الالكتروني والتزاماتهم وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول

التعريف بنظام الدفع الالكتروني

من الضروري تقسيم هذا المطلب الى فرعين أساسيين لمحاولة تعريف الدفع الالكتروني وفهم أهمية هذا الدفع حيث سنتاول في الفرع الاول تعريف الدفع الالكتروني وفي الفرع الثاني الأهمية الأساسية لهذا الدفع وكالتي :

الفرع الاول : تعريف الدفع الالكتروني : لنظام الدفع الالكتروني تعاريف عديدة اهمها (عملية تحويل ثمن السلعة او الخدمة بشكل الكتروني باستخدام احدى وسائل الدفع الالكتروني , حيث تستخدم الاخيرة كاداه وفاء بديله عن وسائل الدفع التقليدية كالنقود والشيكات , من خلال سداد ودفع التزام الالتزامات المالية للشخص تجاه الغير بشكل الكتروني عن طريق نظام تقدمه المؤسسات المصرفية والمالية لجعل عمليه الدفع امنة) [١] .

نلاحظ ان التعريف اعلاه ركز على وسائل الدفع الالكتروني .

وبنفس المعنى عرفه اخر[٢] (بانه نظام مبني على تقنيات الدفع التي تستعمل لغرض صناعه نظام مالي عن طريق تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطبيق المبادلات المصرفية عبر سند معلوماتي او سند ورقي) .

وعرف على انه (عبارة عن صرف الكتروني للعملة لشراء السلع او الخدمات وتتم هذه العملية وفقا لقوانين تضمن سريه وخصوصيه اجراءات البيع والشراء) [٣].

---

(١) حميد سلطاني , مفهوم الدفع الالكتروني وافاق تطويره في الجزائر , مجله البحوث والدراسات القانونية والسياسية , جامعة ال , بليدة ,الجزائر , مجله ١١ , العدد الثاني , ٢٠٢٢ , ص ٧٠ .

(٢) محمد حمزه يوسف الطفيلي , اثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي , رساله ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد , جامعه كربلاء , ٢٠٢٣ , ص١١ .

(٣) نغم حسين نعمه , عمليات الدفع الالكتروني في العراق , الواقع والتحديات , مجلة الريادة للمال والاعمال , جامعة النهرين , بغداد , العراق , المجلد ٦ , العدد ٢ , سنه ٢٠٢٥ , ص١ .

وتجدر الإشارة الى ان الدفع الالكتروني (بانه مجموعة من القواعد الالكترونية والمعلوماتية المستعملة في عمليه استلام ودفع قيم وسائل الدفع المتبادلة بين البنوك والشركات المالية) [١] ٠

وباستعراضنا للتعاريف السابقة نجد ان بعضهما اعتمده على ان الدفع الالكتروني , عباره عن عمليه صرف الكتروني ومنهم من اكد انه عمليه دفع قيمه السلعة او الخدمة الالكترونيآ , ومنهم من عرف الدفع الالكتروني من خلال الوسائل التي ينفذ بها ٠

وهو مانلاحظة على ارض الواقع يؤيد كل ما سبق ذكره في التعاريف فلا وجود لعمليه الدفع الالكتروني بدون تحقيق وسائل هذا الدفع من حيث البنية التحتيه للواقع العملي بوجود منظومة متكاملة من النظم والبرمجيات التي يتم تقديمها لتسهيل الإجراءات المالية عبر الإنترنت لاستخدامها في المعاملات المالية والمصرفية ٠والتجارية والاستثمارية ... الخ .

وعلى الرغم ان وضع التعاريف ليس من مهمه المشرع الا ان المشرع التونسي عرف الدفع الالكتروني بانه الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليه الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات. [٢] ٠

وكذلك المشرع الجزائري ذكر في مادة الثانية من قانون التجارة الالكترونية رقم (١٨ –٥) لسنه ٢٠١٨ (وسيلة الدفع الالكتروني : كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام باي معاملة عن طريق الاتصالات الالكترونية سواء كانت عن قرب او عن بعد عبره منظمة الكترونية) ٠

اما المشرع العراقي [٣] عرف الدفع الالكتروني مجموعه من الوسائل والاجراءات والقواعد الخاصة بعمله تحويل الاموال بين المشتركين داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع ٠

الفرع الثاني : اهمية الدفع الالكتروني

في ظل تطور الهائل للعلوم والتكنولوجيا من خلال شبكات الانترنت العالمية , اصبحت التجارة الالكترونية جزءا مهما في كل بلد تخدم العملاء في العمليات التجارية ومكنت العميل من تقديم اي طلب وهو في بيته للحصول على هذه الخدمات والسلع مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة ومن هنا تلعب انظمة الدفع الالكتروني دورا مهما في العمليات الخاصة بالتجارة الالكترونية ٠ فالدفع الالكتروني بات احد المحاور الاساسية في بناء الاقتصاد الرقمي ووسيلة فعالة لتنفيذ المعاملات المالية بطريقة اكثر سرعة وامانآ ٠

وفي العراق بدأت انظمة الدفع الالكتروني تفرض حضورها تدريجيا لما توفره من مزايا كبيره على المستويين الفردي والمؤسسي ولما لها من دور حيوي في دعم الاصلاح الاقتصادي والاداري ٠

اولى هذه الفوائد تتمثل في تيسير **المعاملات المالية اليومية** , فاصبح بإمكان المواطن دفع الفواتير, وتحويل الاموال , والتسوق عبر الانترنت , دون الحاجة الى حمل النقود او التوجه الى اماكن تقديم الخدمة , وهذا التحول ادى الى خفض التكاليف الزمنية والمادية المرتبطة بالعمليات التقليدية وساهم في تقليل الازدحام على المؤسسات الخدمية [١] .

---

(١) اشار اليه أ– حيدر جاسم محمد في مقال له بعنوان (الدفع الالكتروني) منشور على الموقع الالكتروني ، https://vomus.edu.iq

(٢) فاطمه مصفح وزينه ايت علي , مفهوم الدفع الالكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي , بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية , جامعة البليدة , الجزائر , مجلد ١١ , العدد ٢ , سنه ٢٠٢٢ ٠ ص٢٣ ٠

(٣) نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال رقم (٣) لسنه ٢٠١٤ .

ومن جهة أخرى ، يسهم الدفع الإلكتروني في **تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد المالي والإداري** ، إذ إن كل عملية مالية يتم تسجيلها إلكترونياً، ما يحد من التلاعب ويوفر قاعدة بيانات دقيقة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة. كما أن اعتماد هذا النظام يعزز من قدرة الدولة على تحصيل الضرائب والرسوم الحكومية بفعالية أكبر، ويقلل من التهرب الضريبي [٢] كذلك، يتيح الدفع الإلكتروني **فرصاً واسعة للشمول المالي** ، من خلال تمكين المواطنين، لاسيما في المناطق الريفية والنائية من الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية أو المحافظ الإلكترونية حتى في حال عدم توفر حسابات مصرفية تقليدية لديهم. وهو ما يعزز من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لفئات كانت مستبعدة سابقاً من النظام المالي.

وفي السياق نفسه، يشجع الدفع الإلكتروني على **نمو التجارة الإلكترونية** ، ويدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على البيع عبر الإنترنت، الأمر الذي يفتح آفاقاً جديدة للتوظيف وريادة الأعمال، ويساهم في تنويع الاقتصاد العراقي خارج الإطار الريعي [٣]وقد أثبت هذا النظام فعاليته خلال الأزمات، لاسيما خلال جائحة كورونا، حيث وفر بديلاً آمناً وسريعاً للمعاملات المالية التقليدية، وساهم في الحد من التلامس والاختلاط المباشر.

وعليه فإن الدفع الإلكتروني لا يمثل مجرد وسيلة حديثة لإتمام المعاملات، بل هو مدخل ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والإدارية في العراق، وركيزة أساسية لبناء مجتمع رقمي فعال، يتسم بالكفاءة والشفافية. ومن هنا، فإن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق استخدام الدفع الإلكتروني يجب أن يكون من أولويات الدولة في المرحلة المقبلة.

المطلب الثاني

تطور نظام الدفع الالكتروني

شهدت وسائل الدفع الالكتروني تطورا ملحوظا في العقود الاخيرة , حيث انتقل العالم من التعاملات النقدية الى الدفع الالكتروني الذي اصبح عنصرا رئيسيا في الاقتصاد الرقمي العالمي يعكس هذا التطور استجابة للتغييرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية كما ويعزز الشمول المالي ويوفر وسائل دفع اخرى كفاءه وامنه ٠

وقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرين ظهور المدفوعات الالكترونية , مهد التلغراف الذي اتاح التواصل لمسافات طويله باستخدام الاشارات الكهربائية الطريقة لتحويل الاموال الالكترونيآ ٠ وقد اتاحت التحويلات البنكية للأفراد والشركات تحويل اموال لمسافات طويله مما قلل الحاجه الى النقد او الشيكات ٠

ويعد ظهور بطاقات الائتمان من ابرز الانجازات في تطور انظمة الدفع , فكانت بطاقة داينرز كلوب اول بطاقة ائتمان عامة صدرت عام ١٩٥٠ احدثت نقلة نوعية في اساليب الدفع , اذ وفرت للمستهلكين وسيلة مريحة وامنة لإجراء عمليات

(١) نغم حسين نعمة ، مصدر سابق ، ص٢ .

(٢) د. سامي عبد الباقي ابو صالح , الوفاء الالكتروني بالديون الناشئة عن المعاملات التجارية , دار النهضة العربية , لبنان , ٢٠٢٣, ص ٨٨ ٠

(٣) نغم حسين نعمه , مصدر سابق , ص ٤ ٠

الشراء دون الحاجة الى حمل النقود وكان هذا الابتكار بمثابة مقدمة لبطاقات الائتمان والخصم التي اصبحت شائعة الاستخدام في عالم الدفع اليوم [١] ٠

وبشر العصر الرقمي بعصر جديد من انظمة الدفع ومع ظهور الانترنت بدأت المؤسسات المالية بتطوير منصات الدفع الالكتروني والمحافظ الرقمية , وقد غيرت هذه الانظمة طريقه اجراء الناس للمعاملات المالية اصبحت اكثر راحة وسهوله في وصول [٢] فلعملاء ليسوا بحاجة الى زيارة فروع البنوك شخصيا بل يقومون بكل انشطتهم المالية كالتحقق من ارصدة حساباتهم الى تحويل الاموال من منازلهم ٠ مما أدى لاانتشار التجارة الالكترونية وتطور انظمة الدفع الرقمية واصبح المستهلكين يشترون ويبيعون عبر المتاجر الالكترونيه بنقرة زر بسيطة ٠

واستمر التطور مع ظهور المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية , حيث يتم استخدام الهواتف الذكية او غيرها من الاجهزة المحمولة لإجراء المعاملات ٠

وتتخذ المدفوعات أشكالا متنوعة بما في ذلك المحافظ المحمولة وتطبيقات الهاتف المحمول والمدفوعات اللاتلامسية [٣] اكتسبت المدفوعات اللاتلامسية باستخدام تقنيه الاتصال قريب المدى (NFC) شعبيه واسعه بفضل سرعتها وسهولة استخدامها ٠ فالمستهلك يستطيع الدفع بمجرد تمرير هاتفه الذكي او بطاقته على قارئ بطاقات متوافق , كما ساهمت هذه التقنية في ظهور البطاقات اللاتلامسية واجهزة القابلة للارتداء والتي توفر وظائف مماثلة ٠

فالمدفوعات عبر الهاتف المحمول والساعات الذكية والمحافظ الغت الحاجة الى حمل المحافظ العادية او النقود او حتى بطاقات الائتمان والخصم التقليدية ٠

الا ان احدث فصل في تطور انظمة الدفع هو صعود العملات المشفرة [٤] وتقنية البلوكتشين [٥] فالمعاملات المشفرة , مثل بتكوين (Bitcoin) و إثريوم (Enereum) , تعد تحولا جذريا عن اشكال العملات التقليدية , فهي رقمية ولا

---

(١) حسين رضا مهدي , تطور الدفع الالكتروني في العراق , البنك المركزي العراقي , دائرة الرقابة على المصارف , ٢٠٢٤ , ص ١ , نقلا عن الموقع الالكتروني : https://cpi.iq

(٢) محمد حمزه يوسف الطفيلي , مصدر سابق , ص١٥ ٠

(٣) المدفوعات اللاتلامسية (Contact Less Payments) هي نوع من وسائل الدفع التي تتيح للمستخدمين اتمام عمليات الشراء دون الحاجة الى ادخال البطاقة في جهاز الدفع او تمريرها او لمس الجهاز فعليا يتم فقط تقريب البطاقة او الجهاز المحمول الى جهاز الدفع ويتم نقل البيانات لاسلكيا باستخدام تقنية تعرف باسم الاتصال قريب المدى او
(NFC) (Near Field Communication) ٠

(٤) د. محمد سعد الدين عبد العزيز متولي , دور الفتاوى الالكترونية الاقتصادية في تعزيز التنمية المستدامة , العملة الرقمية البيتكوين , نموذجا , بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية , كلية الشريعة , والقانون دمنهور , مصر , العدد ٤٩ , نيسان ٢٠٢٥ , ص ٢١٨٨ ٠

(٥) البلوكتشين (Block chain) سجل رقمي موزع وغير مركزي , يُستخدم لتخزين البيانات بطريقة امنة وشفافة وغير قابلة للتغيير , وهي تقوم على مبدا (السلسلة) حيث تُخزن البيانات في كتل (Blocks) , ترتبط كل كتلة بالتي قبلها باستخدام تشفير قوي مما يشكل سلسلة من الكتل (Block chain) فعند ادخال معلومة جديدة (معاملة مالية) يتم التحقق منها من قبل شبكة من الحواسيب (عُقد – Nodes) ثم يضاف الى كتلة جديدة , وترتبط هذه الكتلة بالسلسلة السابقة باستخدام بصمة رقمية (Hash) فريدة بعد اضافتها لا يمكن تعديلها دون موافقه الشبكة بأكملها : للمزيد من التفاصيل ينظر د. جهاد محمود عبد المبدئ , مدى حجية تقنية البلوكتشين في الاثبات المدني , دراسة تحليلية , بحث منشور في المجلة الدولية للفقه و القضاء والتشريع , مجلد ٤ , عدد ١ , سنه ٢٠٢٣ , ص ٨ ٠

مركزية , وتعتمد على تقنية البلوكتشين , وهي نظام دفتر حسابات موزع تضمن الامان والشفافية ، فتقنية البلوكتشين احدثت نقلة نوعية في القطاع المالي ويمكن تطبيقها على مختلف العمليات المالية بدءا من المدفوعات والتحويلات المالية وصولا الى تمويل سلسلة التوريد وادارة الاصول ٠

المطالب الثالث

أطراف عملية الدفع الالكتروني والتزاماتهم

نحدد في هذا المطلب اطراف عمليه الدفع الالكتروني والتزاماتهم ففي الفرع الأول سنتناول اطراف عملية الدفع الالكتروني ونتناول في الفرع الثاني التزامات اطراف عملية الدفع الالكتروني وعلى النحو الاتي :

الفرع الاول : اطراف عمليه الدفع الالكتروني

هناك عدة مهمات تشارك في تنفيذ عمليه الدفع عبر الانترنت او باستخدام وسائل الكترونية , وهذه الجهات تسمى او تدعى بأطراف عملية الدفع الالكتروني وهم كالاتي ٠

أولا : العميل (المستهلك / حامل البطاقة) : هو الشخص الذي يقوم بشراء المنتوجات او الخدمات ويدفع ثمنها الكترونيا , او يقوم بتسديد ما بذمته من ديون الكترونيا او تحويل أمواله الى الغير الكترونيا ٠

ثانيا : التاجر (البائع) : وهو الجهة التي تقدم المنتوجات او الخدمات وتستلم المدفوعات الكترونيا عبر حساب رقمي او أجهزة متخصصه لذلك توجد في المتاجر ٠

ثالثا : بوابة الدفع الالكتروني (Payment Gateway) : وهي خدمة او نظام يستخدم لنقل بيانات الدفع بأمان من العميل الى التاجر ومن ثم الى البنك او مزودي الدفع وهي تعمل كجسر (تقني) يربط بين موقع التاجر والبنوك المعينة لتسهيل المعاملة المالية [١]٠

رابعا المعالج المالي (Payment Processor) : الجهة او النظام التقني الذي تولى معالجة وتنفيذ العمليات المالية بين اطراف الدفع في البيئة الالكترونية , من خلال استقبال بيانات الدفع الصادرة عن العميل , والتحقق من صحتها وسلامتها , والتواصل مع الجهة المصدرة لأداة الدفع ومن ثم تنفيذ عملية الخصم والتحويل المالي بطريقة سلسلة وسريعة ٠ ويعد المعالج المالي احد العناصر الحيوية في منظومة الدفع الالكتروني [٢] , نظرا لدوره المحوري في ضمانة في ضمان سلامة العمليات , والتحقق من وجود الرصيد , وكشف محاولات الاحتيال , بالإضافة الى توفير البنية الامنية اللازمة لحماية بيانات المستخدمين , من خلال تطبيق بروتوكلات التشفير و معايير الامان الدولية , كمعيار (Pci – Dss) ٠

خامسا : البنك المُصدر (Issuer Bank) البنك الذي اصدر وسيلة الدفع للعميل (مثل بطاقه الائتمان او الخصم)

سادسا : البنك المُستلم (Acquirer Bank) اي البنك الذي يستلم اموال الدفع لصالح التاجر ٠

---

(١) اياد عبد القادر الخلايلة , الحماية الجنائية للبطاقات الالكترونية في القانون الاردني , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الاوسط , عمان , الاردن , ٢٠١٨ , ص ٤٥ ٠

(٢) د. عبد العزيز عبدالله السهلي , الدفع الالكتروني واحكامه في الفقه الاسلامي , مجلة الدراسات الاسلامية , جامعة الملك سعود , السعودية , المجلد ٣٢ , العدد ٢ , ٢٠٢٠ , ص٥٩ ٠

سابعا : شبكه البطاقات (Card Network) وهي الجهة او النظام الذي يربط بين البنوك والتجار ويسمح بمعالجة عمليات الدفع باستخدام بطاقات المصرفية ومن امثلة شبكات البطاقات , فيزا (Vise) وماستر كارد (MasterCard) وامريكان اكسبريس (American Express) ٠

فاذا استخدمنا بطاقة فيزا للشراء من متجر الكتروني , فان شبكة فيزا تتلقى طلب العملية من بوابة الدفع وترسله الى البنك المصدر للتحقق من الرصيد وتعيد الرد الى التاجر بالموافقة او الرفض , وتتابع تسوية العملية لاحقا بين البنوك [١]٠

ثامنا : مزود خدمات الدفع (Payment Service Provider–PSP) الجهة المرخصة التي تقوم خدمات مالية وتقنية تمكن من تنفيذ معاملات الدفع الالكتروني [٢] , بين العملاء والتجار عبر شبكة الانترنت او من خلال نقاط البيع ٠ ويضطلع مزودي الخدمة بدور الوسيط التقني الذي يربط بين التاجر والبنك المستقبل , كما يتولى مسؤولية ضمان امان العمليات , والتقيد بالتشريعات المالية بما في ذلك مكافحة غسيل الاموال وحماية بيانات العملاء ٠

ومن الامثلة على مزودي خدمة الدفع (Pay Pal) وبوابة مدى للدفع في المملكة العربية السعودية واسيا حوالة , وبوابة زين كاش في العراق

وهناك ايضا جهة له دور كبير في انجاح عملية الدفع الالكتروني واتمامها على افضل واجهة على الرغم انها ليست طرفا في العملية , الا وهي الجهة التنظيمية او الرقابية كالبنك المركزي[٣] في العراق او هيئات تنظيم السوق المالي , وتكون مسؤولة عن تنظيم ومراقبة انظمة الدفع ٠

الفرع الثاني : التزامات اطراف عملية الدفع الالكتروني

يلتزم اطراف الدفع بمجموعه من المسؤوليات القانونية والتقنية التي تهدف لضمان سلامة حقوق جميع الأطراف فتعتمد هذه المسوؤلية على الطبيعة القانونية لعملية الدفع الإلكتروني فالعقد هنا ذات الطبيعة خاصة باعتباره من العقود الحديثة ، ويتضمن قواعد وأركان قانونية تستمد قوتها من العقود التقليدية مع بعض التعديلات الخاصة بطبيعتها الرقمية. ففي الأساس يتم تنظيم هذه العقود من خلال قوانين العقود الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكتروني ، الصادرة عن الجهات المختصة مثل البنك المركزي .حيث تتضمن هذه العقود حقوق والتزامات متبادلة بين الأطراف المشاركة في عملية الدفع .

وقد اختلف الفقهاء في تحديد هذه الطبيعة وبرزت هنالك عدة اتجاهات :

فالاتجاه الاول والقائل بأنها عملية مصرفية [٤] : يرى هذا الاتجاه بأن عملية الدفع الإلكتروني هي امتداد للعمليات المصرفية التقليدية التحويل أو الإيداع لأن البنك أو الجهة الوسيطة تقوم مقام النقود الورقية في نقد القيمة ، فالأساس القانوني يخضع لعقود الحساب المصرفي والتحويل بين البنوك فهي عقود مدنية تجارية ذات طبيعة مصرفية ، اما أصحاب **الاتجاه الثاني** القائل [٥] بأنها عملية وفاء للدين حيث يعتبر الدفع الإلكتروني وسيلة وفاء لانه يقوم محل النقود

(١) حميد سلطاني , مصدر سابق , ص١٢ ٠

(٢) ينظر المادة (١– ثالثا) من نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال (رقم ٣ لسنه ٢٠١٤) العراقي ٠

(٣) ينظر المادة (٤–١١) من نظام الدفع الالكتروني (رقم ٣ لسنه ٢٠١٤) ٠

(٤) محمد عبد الوهاب خفاجي ، النظام الالكتروني للدفع الالكتروني في المعاملات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ١٩٨ .

(٥) الشريف بحماوي ، مصطفئ سليماني ، خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات الجارية ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، سنة ٢٠١٧ ص، ١٣٣–١٤٨ .

الورقية في تسديد الالتزامات المالية فإذا تم الدفع عبر وسيلة معترف بها بطاقة مصرفية تحويل إلكتروني يعتبر الدين مقضيا قانونيا فالأساس القانوني بنص المادة ٢٩٠ من القانون المدني العراقي على سبيل المثال تقرر أن الوفاء هو تنفيذ الالتزام كما تم الاتفاق عليه ويمكن أن يكون بوسيلة نقدية أو ما يعادلوها قانونا [١] ، **اما الاتجاه الثالث** والقائل بأنها عقد إلكتروني ويذهب بعض الفقهاء [٢] إلى أن الدفع الإلكتروني يشكل عقدا الكترونيا مستقرا لأنه يكون بين العميل و مقدم الخدمة البنك او المنصة تحكمها قواعد العقود الإلكترونية وقوانين المعاملات الرقمية فالاساس فيه الرضا ويتم الكترونيا و الالتزامات تجاهه تكون عن طريق نظام معلومات مؤمنة مما يجعل العقد ذوطبيعة إلكترونية بحتة . اما **اتجاه التوفيقي** [٣] ما بين هذه الاتجاهات يجمع ما سبق ويقرر أن الدفع الإلكتروني هو عملية مركبة الطبيعة مزدوجة أي أنه عقد إلكتروني بين مستخدم ومقدم خدمة أو وسيلة لوفاء مصرفية تنشأ أثرا قانونيا في انقضاء الالتزامات ،

خلاصة القول فعملية الدفع الإلكتروني هي عملية وفاء مصرفية الكترونية ذات طبيعة تعاقدي مركبة تقوم مقام النقود الورقية في انقضاء الالتزامات المالية و تخضع لقواعد القانون التجاري والمصرفي والإلكتروني .

وعلية وبشكل مختصر سنتكلم عن الأطراف عملية الدفع دون الخوض بالمسائل الفنيه :

اولا : التزامات العميل (المستهلك) : ينبغي على العميل استخدام وسائل دفع امنة ومعتمدة , والحفاظ على سرية بيانات وسيلة الدفع (كأرقام البطاقة , كلمات المرور , ورموز OTP (٤) , والتأكد من الجهة التي يتعامل معها اي التاجر ومتابعة المعاملات المالية , وتقديم شكاوى عند الحاجة وعلى العميل اخبار مزود الخدمة في حال تعرض وسيلة الدفع للسرقة او الفقد او سرقة الرمز السري الذي خصص له او في حالة اختراق البرنامج المسلم له , ليتمكن الاخير من ايقاف العمل بهذه الوسيلة [٥] .

ثانيا : التزامات التاجر : يعد التاجر مؤتمأ على بيانات العملاء , وعليه حمايتها وعدم تخزينها بطريقة غير مشروعة او استخدامها باي صورة يمكن ان تضر العميل , وكذلك تزويد العميل بوصل او إشعار الكتروني بالدفع .

ولكي يكون عمل التاجر سليمآ من الناحية القانونية يجب ان يستخدم بوابات دفع مرخصة ويلتزم بسياسات الاسترجاع والاستبدال , وتحديث نظام الامان بشكل دوري [٦] .

---

(١) د.محمد مجيد الابراهيمي ، عقد خدمة الدفع الالكتروني بالعراق ، ، بحث منشور في مجلة القانون للبحوث والدراسات القانونية ، جامعة ذي قار ، العدد ١٥ لسنة ٢٠١٧. ، ص ٧٢٠ –٧٢٢.

(٢) د سعاد محمد عبد الله ، التعاملات المصرفية واحكامها القانونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٢١، ص ٩٣–٩٥ .

(٣) د . حيدر عبد الرزاق ، الطبيعة القانونية لي وسائل الدفع الإلكتروني في القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية جامعة الكوفة ، العدد ٣ ،٢٠٢١ ، ٢١٢–٢١٣ .

(٤) هو اختصار لي (One – Time Password) ويعني كلمة مرور لمرة واحدة , وهو رمز مؤقت يتم انشاءه تلقائيا ويُستخدم لمرة واحدة فقط بهدف التحقق من هوية المستخدم , خصوصا في عمليات الحساسة (مثل تسجيل الدخول , تأكيد الدفع الالكتروني , او تغيير كلمة المرور ٠٠٠ الى اخره)

(٥) فلاح نصرت فليح الفليح , المسؤولية المدنية لمزود خدمات الدفع الالكتروني رسالة , ماجستير, كليه الحقوق , جامعه الشرق الاوسط , ٢٠٢٠ , ص ٧٥

(٦) د. بو عزة هداية , الدفع الالكتروني في القانون الجزائري , مجلة الدراسات القانونية المقارنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة وهران , الجزائر , عدد ٢ , مجلد ٦ ,سنة ٢٠٢٠ , ص٢٠٧ .

ثالثا : التزامات بوابات الدفع : يقع على عاتق بوابة الدفع مهمة تشفير البيانات المالية , والتحقق من هوية العميل والتاجر , وتقديم تقارير مفصلة عن العمليات , وضمان عمل النظام دون توقف [١]٠

رابعا : التزامات مزود خدمة الدفع (PSP) : بادئ ذي بدء لا يجوز تقديم خدمات الدفع الا بعد الحصول على ترخيص [٢]من الجهة المختصة (البنك المركزي في العراق)٠لحماية اموال العملاء من خلال فصل اموال المستخدمين عن اموال المشغل او اعتماد اليه تحفظية تضمن استرداد الاموال , عند حل الشركة ٠ وتطبيق سياسات معروفة العميل (CDD), ومراقبة المعاملات والابلاغ عن المعاملات المشبوهة والامتثال لتوجيهات مكافحة غسل الاموال التي يفرضها البنك المركزي , والجهات الدولية ٠ وعلى مزودي الخدمة الاحتفاظ بسجلات المعاملات والوثائق المرتبطة بها لفترة زمنية محدودة (٥ سنوات) واتاحتها للتفتيش من قبل البنك المركزي ٠

والالتزام بمعايير معالجة بيانات البطاقات , واخطار المصرف والعملاء عند الخروقات [٣] ٠ ولأجل تطبيق مبدا شفافية المستهلك وحماية الحقوق , على مزود خدمة الدفع نشر شروط الخدمة والرسوم بوضح , والتعامل مع المدفوعات غير المصرح بها وفق اليات ارجاع / تعويض , دقيقة وتقديم تقارير مالية بشكل دوري الى البنك المركزي والخضوع للتدقيق عند الطلب ٠ وفي حالة تعامل المزود مع اصول رقمية او خدمات بتحويل الكتروني عير الحدود , تطبق ضوابط اضافية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب (AML / CFT) والالتزامات اعلاه حددتها المادة (١٦) من نظام الدفع الالكتروني رقم (٣) والمادة (٤) من نظام خدمات الدفع الالكتروني (٢) لسنة (٢٠٢٤) بشكل مفصل ٠

خامسا : البنك المصدر : من اهم التزامات البنك المصدر التأكد من صلاحية البطاقة , والتحقق من الرصيد , وتوفير الحماية من الاحتيال , واخطار العميل بالعمليات المالية ٠

سادسا : التزامات البنك المستلم : يقوم البنك المستلم وكما هو واضح من اسمه , باستلام المبلغ وتحويله لحساب التاجر , لمتابعة التحصيل بشكل منتظم وحل اي نزاع يمكن ان يثار في حالة حدوث عطل ومراقبة المعاملات المشبوهة وايقافها , والإبلاغ عنها [٤] ٠

سابعا : التزامات شبكة البطاقات : شبكة البطاقات عليها مجموعة من الالتزامات لضمان عمل النظام بشكل امن وموثوق وهذه الالتزامات يمكن تقسيمها الى اربعة محاور رئيسية [٥] وكما يلي ٠

---

(١) زهراء احمد محمد توفيق النعيمي , دور التقنيات الحديثة (Faintish) في تحقيق الامان المصرفي , دراسة تحليلية في عينة من الدول العربية , مجلة تنمية الرافدين , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل , مجلد ٤٢ , عدد ١٣٩ ص٨٩

(٢) ينظر المادة (٣ – اولا) من نظام خدمات الدفع الالكتروني العراقي للأموال رقم (٣) ٠

(٣) احمد مهدي عبد محمد الخضيري , الشروط التي تضعها الدولة على شركات الدفع الالكتروني , دراسة مقارنة بين العراق والجزائر , مجلة الجامعة العراقية , بغداد , العراق , عدد ٦٠ , ج ٢ , دون سنة نشر , ص٨٦٤ ٠

(٤) زهراء احمد محمد توفيق النعيمي , دور التقنيات الحديثة (FinTech) في تحقيق الامان المصرفي , دراسة تحليلية في عينة من الدول العربية , مجلة تنمية الرافدين , كلية الادارة والاقتصاد , جامعه الموصل , مجلد ٤٢ , عدد ١٣٩ , ص ١٨٧ ٠

(٥) د. هداية بوعزة الدفع , الالكتروني في القانون الجزائري , مجلة الدراسات القانونية المقارنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة وهران , الجزائر , مجلد ٦ , عدد ٢ , ص ٢٠٥ ٠

أ – **الالتزامات التشغيلية :** وتتمثل بضمان استمرارية عمل الشبكة ٢٤ ساعة مع اقل وقت توقف ممكن , وتوفير البنية التحتية التقنية لمعالجة العمليات (transactions) بسرعة وكفاءه , ودعم مختلف انواع العمليات (سحب نقدي , تحويل , استعلام عن الرصيد) ٠

ب – الالتزامات الامنية : تشفير البيانات اثناء الارسال والتخزين وفقا للمعايير الدولية , واكتشاف ومنع عمليات الاحتيال ومراقبة الانشطة المشبوهة وايقاف العمليات اذا اقتضى الامر وتحديث انظمة الحماية ضد الهجمات السيبرانية ٠

ج – الالتزامات التعاقدية والتنظيمية : وبالأخص تلك الصادرة من البنك المركزي(١) او الجهة الرقابية , وتهيئة تقارير دورية لرفعها للجهات المختصة مع الالتزام بالعقود الموقعة مع البنوك وشركات الدفع ٠

د – الالتزامات تجاه العملاء والاطراف المشاركة : ويتلخص هذا الالتزام بضمان دقة العمليات , وعدم فقدان او تكرار الاموال , من خلال وجود قنوات دعم فني لمعالجة المشكلات , وارجاع المبالغ في حالة العمليات الخاطئة او النزاعات ٠

ونستخلص من ذلك بان الاطار الخاص بالالتزامات اطراف الدفع الالكتروني يضمن الثقه والشفافية في التعاملات الالكترونية ويعزز التحول الشامل للنمو المالي للاقتصاد العراقي في تقليل الاعتماد على النقد ويتطلب هذا التحول فهم دقيقا لي أطراف الدفع الإلكتروني و التزاماتها القانونية لضمان سلامة المعاملات وحماية حقوق المستخدمين . مع تقديم دعم حكومي وتشريعي مستمر لضمان الإستدامة نحو هذا التغيير .

المبحث الثاني

الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني

نتناول في هذا المبحث الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني على القطاع المصرفي والسياسة المالية ونختم هذا المبحث ببيان واقع التطبيق العملي لنظام الدفع الالكتروني في العراق ٠

المطلب الاول

الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني على القطاع المصرفي

في ظل الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات , قامت صناعة الخدمات المالية بتوفير نظم وتطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى مما اتاحته هذه التطورات وتحقق لهذه الخدمات طفرة جذب المتعاملين , وتسهيل اساليب التعامل معهم , لذلك اصبحت الوسائل الدفع الالكتروني تمثل حجر الزاوية لنجاح هذا التطور , وظهور ما يعرف بالبنوك والنقود الإلكترونية ٠

مما انعكس بدوره على تحسين اداء القطاع المصرفي , ومن جهة اخرى تمثل وسائل الدفع احد اهم مؤشرات التطور والتقدم الاقتصادي , للمجتمعات عبر مراحل تطورها , لذا عملت المصارف على تحديث وتطوير وسائل الدفع المصرفية لتتناسب مع التطور السريع لعالم الالكترونيات , الذي ادى الى ظهور شبكة الانترنت كوسيلة لنقل المعلومات والاتصال , والتي تمكنت في ظرف قياسي من تحقيق ما عجزت عنه الوسائل التقليدية , وبالنظر الى الفعالية التي تقدمها هذه الخدمات الالكترونية يجب مراعاه جوانب عده منها السرعه والدقه في الأداء والامتثال لبرنامج الشمول المالي والتنمية المستدامه من خلال قواعد حاكمة تحكم هذه العملية الالكترونية باستخدام وسائل مشفره للحد من الخروقات علئ هذه

الأنظمة بتفعيل انظمه وتطبيقات خاصة بالامن السيبراني والمعلوماتي ووضع خطط مستقبلية لادارة المخاطر ، وتفعيل دور الرقابة عليها . فيما يأتي سنحاول بيان اهم اثار الدفع الالكتروني على القطاع المصرفي

١ – تحقيق الشمول المالي : الذي يمكن الافراد من الوصول الى الخدمات المالية الأساسية والمنتجات المصرفية بغض النظر عن مكان وجودهم , عبر نشر اجهزة الصرافات الالية (ATM) ونقاط البيع (POS) فضلا عن توفير وسائل استخدام استخدامة لها الى ابعد نقطة في المجتمع , مما يساعد في تحسين حياتهم والحد من الفقر للفرد والمجتمع ٠ ومن الجدير بالذكر ان تحقيق الشمول المالي يتساقط اثره على العديد من اهداف التنمية المستدامة , كالقضاء على الجوع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي [١] ٠

فالشمول المالي يساعد في زيادة نسبة المستفيدين من الخدمات المالية في المناطق النائية حيث يعاني الافراد من صعوبة الوصول الى الخدمات المالية التقليدية من خلال توفير وسائل الدفع الرقمية ٠ كما يمكن للشمول المالي ان يحسن من وضع النساء والشباب والفئات الفقيرة والمحرومة وتمكينهم من الحصول على القروض الصغيرة وتحسين فرصتهم في العمل والعيش بكرامة ٠

٢ – ادى تطبيق التقنيات الحديثة المتمثلة بوسائل الدفع الالكتروني الى تمكين المصارف من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة من قبل مثل الصراف الالي , وخدمات سداد الفواتير بالهاتف , وظهور ما يسمى بالمصارف الإلكترونية [٢]٠

٣ – انخفاض تكلفة التشغيل , لاسيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات , وتقليص استخدام النقود.

٤ – تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان, وظهور ما يعرف بالخدمات المصرفية المنزلية التي توفر الوقت والجهد والمال

٥ – تحقيق ميزات تنافسية في السوق المصرفي , من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة , مما يجعل الخدمات اكثر جاذبية للعملاء ٠

٦ – تطبيق التكنولوجيا في المجال المصرفي يؤدي الى تحديث وعصرنة نظم الإدارة , وتقليل التكاليف وزيادة ربحية المصاريف , من خلال فرض رسوم وفوائد على عمليات الدفع والخدمات المرتبطة بالبطاقات الإلكترونية [٣]٠

المطلب الثاني

الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني على السياسة المالية

(١) د. وفاء جعفر امين ؛ احمد مؤيد عبدالله , دور وسائل الدفع الالكتروني في توليد الفرص الاقتصادية والتنموية , مجلة الادارة والاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , مجلد ٤٩, العدد ١٤٢ , ٢٠٢٤ , ص ٧٠ ٠

(٢) رويدا لرجان ؛ مريم قلال , ضرورة مواكبة وسائل الدفاع الالكتروني لتطورات العصر الحالي , مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية , الجزائر , العدد ٤ , سبتمبر ٢٠١٨ , ص ١٢ ٠

(٣) د. محمد يونس الشرابي , اثر وسائل الدفع الإلكترونية في كفاءة الاداء المصرفي , مجلة الريادة للمال والاعمال , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الموصل , المجلد ٥ , العدد (٠٢) ٢٠٢٤, ص ١٤٨ ٠

يشكل الدفع الالكتروني احدى الركائز الرئيسية للتحول الرقمي في القطاع المالي والاقتصادي . فهو لا يعد مجرد وسيلة لتسوية المدفوعات , بل أداة استراتيجية تسهل في تحقيق اهداف السياسة المالية من خلال تعزيز الايرادات العامة , مكافحة التهرب الضريبي , وتقليص حجم الاقتصاد غير رسمي ٠

وعليه جاءت مبادرات البنك المركزي والحكومة في السنوات الأخيرة لتعكس وعيا متزايدا بأهمية الدفع الالكتروني , الا ان هذا التحول يحتاج الى اطار قانوني متكامل يضمن تحقيق النتائج المرجوة ٠

فجات تعليمات البنك المركزي لسنة (٢٠١٤) كخطوة اولى الا ان التطورات التقنية والضغوط الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب , ادت الى اصدار نظام خدمات الدفع الالكتروني رقم (٢) لسنة (٢٠٢٤) الذي ارسى قواعد اكثر صراما فيما يتعلق بالترخيص , والحوكمة , وادارة المخاطر ٠

كما ان قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنه (٢٠١٥) ادخل اليات قانونية جديدة , منها إلزام المؤسسات المالية بوضع انظمة لرصد المعاملات المشبوهة, والابلاغ عنها , وتطبيق معايير العناية الواجبة في التعرف على العملاء ٠

الى جانب ذلك تبنت الحكومة سياسة إلزامية في بعض القطاعات باستخدام اجهزة نقاط البيع (POS) للتحصيل الالكتروني للرسوم والضرائب , وهما يعكس توجهآ لتقنين الاقتصاد الرقمي ودمجه ضمن المنظومة المالية الرسمية ، وبعد بيان الاطار القانوني للدفع الالكتروني ,

وعليه فلا بد من تحديد الاثار القانونية لنظام الدفع الالكتروني على السياسة المالية :-

اولا : تعزيز الشفافية الضريبية :-

ان من ابرز الاثار القانونية لاعتماد الدفع الالكتروني هو فرض الشفافية على حركة الاموال والمعاملات التجارية ، فالمعاملات الإلكترونية : تسجل بشكل لحظي مما يتيح للسلطات الضريبية أدوات قوية لتتبع الأنشطة الاقتصادية , وقد اظهرت التجارب الدولية ان الفلتر الإلكترونية [١] . والربط المباشر بين أنظمة الدفع والهيئات الضريبية يزيدان من قدرة الدولة على اكتشاف حالات التهرب الضريبي ٠ فتبني الحكومة لنظام الدفع الالكتروني في المؤسسات العامة يشكل مدخلا فعالا لتقليص الفجوة الضريبية [٢] ٠

ثانيا : رفع كفاءة التحصيل والايرادات العامة :

من الاثار المباشرة لتقنين الدفع الالكتروني , هو تقليص زمن التحصيل وخفض تكاليفه مقارنة بالطرق التقليدية ٠ فالإيرادات المحصلة إلكترونيا تودع مباشرة في حسابات الخزينة مما يسهل على وزارة المالية وضع خطط دقيقة لإدارة

(١) الفلترة الإلكترونية : هي عملية استخدام انظمة او برامج حاسوبية لمراقبة تنظيم او حجب محتوى معين على الشبكات الإلكترونية او الانترنت وفق معايير محددة مسبقا , الهدف منها التحكم في تدفق المعلومات وحماية المستخدمين او المؤسسات من محتوى ضار غير مرغوب فيه او غير قانوني ٠

(٢) عبد الرحمن عبد اللطيف , الدفع الالكتروني واثره على السياسة المالية , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون , جامعة بغداد , العراق , ٢٠٢٢ , ص ٤٥ ٠

السيولة العامة وبهذا يصبح النظام المالي اكثر قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية , وهو ما يحسن بدوره من دقة السياسة المالية على مستوى الموازنات العامة [١] ٠

ثالثا : تعزيز الشمول المالي : حيث الزم المشرع العراقي المصارف وشركات الدفع بفتح المجال امام الافراد غير المتعاملين مع البنوك للاستفادة من خدمات المحافظ الإلكترونية ٠

وهذا الدمج القانوني للفئات المهمشة اقتصادياً , يعزز من قدرة الدولة على مراقبة حجم الأنشطة الاقتصادية الفعلية , وتوسيع الوعاء الضريبي بشكل غير مباشر ٠

ومع ذلك نرى ان هذا التحدي ما زال قائماً في توفير البنية التحتية اللازمة , تخفيض الرسوم حتى يتمكن ذوي الدخل المحدود من الاعتماد على وسائل دفع الالكتروني في شكل مستدام ٠

رابعا : مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :

لعبت التشريعات العراقية وخاصة قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب , دوراً بارزاً في ضبط المعاملات الإلكترونية ٠ فالقانون يلزم المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع الالكتروني بتطبيق اجراءات تحقيق صارمة , منها التعرف على المستفيد الحقيقي ومراقبة المعاملات عالية المخاطر , مما يسهم في دعم السياسة المالية وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الناتجة عن التدفقات غير المشروعة للأموال , وهو ما يضمن استقرار الايرادات العامة وموثوقيتها

خامسا : تقليص الاقتصاد غير الرسمي : يمثل الاقتصاد غير الرسمي تحدياً كبيراً للسياسة المالية , كونه يخرج عن نطاق الرقابة الضريبية والمالية , لكن مع توسع الدفع الالكتروني والزاميته في بعض القطاعات تقلصت مساحة التعامل النقدي المجهول وهو ما ساعد في ادماج شريحة واسعة من الأنشطة الاقتصادية ضمن الاطار الرسمي [٢] ٠

ونحن نرى ان ترتيب الاثار التي ذكرنها يصدم بعدة تحديات منها , **قصور البنية التحتية** , فما زالت بعض المناطق تفتقد الى شبكة انترنت موثوقة مما يعاقل التوسع في الدفع الالكتروني ٠ وايضا **ضعف الثقافة المالية الرقمية** , فشريحة واسعة من الجمهور تتردد في استخدام الوسائل الالكترونية , بسبب غياب الوعي او الخوف من الاحتيال ٠ كما ان **الرسوم المفروضة** على بعض خدمات الدفع الالكتروني مرتفعة مقارنة بدخل الافراد , مما يحد من انتشارها ٠ وكذلك **قصور حماية المستهلك** , على الرغم وجود تشريعات الا ان اليات تسوية النزاعات بين المستهلكين ومقدمي الخدمة غير فعالة بالقدر الكافي ٠ واخير يمثل **الامن السبراني** ابرز التحديات , فلابد من استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات المالية من الاختراق , وتفعيل المصادقة البيومترية (مثل بصمة الوجه او الاصبع) لحماية الحسابات , وتحديث الانظمة المصرفية بشكل دوري لمنع الهجمات الالكترونية والثغرات الامنية . وتطبيق أنظمة مراقبة الاحتيال الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الانشطة المشبوهة ٠

---

(١) فلاح توتة يوسف ؛ بالطرش يوسف , آثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , جامعة البويرة , الجزائر , ٢٠٢٤ , ص ٣٦ ٠

(٢) م . م. نورس علي مردان الاسدي , تأثير وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي , المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي (AAJSR) العدد (١) , المجلد (٢) , مارس ٢٠٢٤ , ص ٩٤ ٠

المطلب الثالث

واقع الدفع الإلكتروني في العراق

يمتلك العراق احد انظمة الدفع الالكتروني الاكثر تقدما في العالم , وهو النظام المسؤول عن تبادل تعليمات الدفع بين البنوك تلقائيا وباستخدام شبكة امنة وفعالة , حيث يقوم البنك المركزي العراقي بتشغيل وإدارة حسابات التسوية بين المشاركين لضمان سلامة وكفاءة نظام الدفع وعمليات المقاصة [١] .

ويتبنى البنك المركزي العراقي خطة لتعزيز عملية الدفع الالكتروني وتقليص التعاملات بأوراق النقد , تتضمن تطوير التشريعات وتجهيز البنية الرقمية اللازمة ونشر حملات التوعية. حيث اكد محافظ البنك المركزي [٢], ان البنك يتعاون مع الحكومة لتنفيذ القرار الصادر عن مجلس الوزراء بالزام كافة مؤسسات الدولة بالتعامل بأساليب الدفع الالكتروني , والتوقف عن المعاملات النقدية , وكذلك توطين الرواتب . وحددت الحكومة شهر يوليو (٢٠٢٥) بداية تنفيذ جميع المدفوعات الحكومية الكترونياً وحظر المدفوعات النقدية عبر المؤسسات الحكومية .

وبين محافظ البنك المركزي : ان البنك المركزي أنجز وضع الاطر التشريعية والتعليمات والضوابط التي تنظم سير العمليات بما يتماشى مع المعايير والأنظمة الدولية . كما ان البنية التحتية الرقمية اصبحت جاهزة بفضل حملات التوعية العامة التي تقوم بها شركات الدفع العاملة في العراق ومنظمات المجتمع المدني . ونتيجة لهذه الجهود تخطت اعداد البطاقات الالكترونية حاجز الـ ٢٥ مليون بطاقة , كما تجاوزت اعداد اجهزة نقاط البيع خمسة ملايين جهاز موزع على جميع محافظات العراق معظمها في الدوائر الحكومية ، كما اوضح السيد ايمن ابو ادهم المدير المفوض للمصرف الاهلي العراقي : (ان التحول الرقمي والدفع الالكتروني هو جزء اساسي من استراتيجية المصرف) ، مؤكداً ان البنك اطلق في العام ٢٠٢٤ تطبيقا للأفراد واخر خاص بالشركات وان اكثر من ٢٧٠ الف عميل قاموا بتفعيل هذا التطبيق الخاص بالدفع الالكتروني , مما يعكس رغبة المواطن في استخدام القنوات الإلكترونية التي تمكنه من القيام بجميع اعماله دون الحاجة لزيارة المصرف [٣] .

ففي الختام أن وسائل الدفع الالكتروني أصبحت اليوم ضرورة ملحة في التعاملات المصرفية والتجارية ، وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في شتى مناحي الحياة ، فالاستعمال الواسع لهذه البطاقات صاحب ثوره تشريعية لمنظومة الكترونية في كل دول العالم، وقد عد المشرع العراقي سلسلة من التشريعات الخاصة بهذه العملية لهذا التطور لتبسيط الحياة المدنية والتجارية والمصرفية لمستخدمي البطاقات الإلكترونية ، وعلى الرغم من أحاطت استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني بحماية قانونية على أسس علمية ، الاأنها تبقى قاصرة خاصة في ظل غياب منظومة متطورة واضحة ، مما

---

(١) تتكون أنظمة الدفع العراقية من الاجزاء التالية : نظام التسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي , نظام المقاصة الالية , ونظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية نقلا عن حيدر عنتر خلف , مقال بعنوان الدفع الالكتروني والاقتصاد العراقي , منشور على الموقع الالكتروني لكلية الادارة والاقتصاد , جامعه كربلاء .

https://business.Uokerbala.edu.iq

(٢) السيد علي محسن العلاق في لقاء له مع راديو الشرق , نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٧ , على الموقع الالكتروني

https://asharqpysiness.com

(٣) نقلا عن الموقع الالكتروني : https://asharqpysiness.com

يستدعي إعادة النظر بالتشريعات القانونية مع الاستخدامات التي تتماشى بطريق هذا التطور التكنولوجي الواسع على غرار اغلب دول العالم المتطورة والمعتمدة علئ حماية الابداع والاختراع من خلال ربطها بحماية حقوق الملكلية الفكرية لنقل التكلوجيا .

إن عملية الدفع الإلكتروني تحافظ على وظائف أساسية في عملية حساب الادخار والتقليل من المطبوعات الورقية وذلك من خلال إمكانية استخدامها عبر الهواتف المحموله الذكية عن طريق التطبيقات الخاص بالبنوك ومستخدمي حساباتها مما سيساهم في تطوير بيئة مادية أكثر أمانا واستقرار وكفاءة بالتعامل بربطها بانظمة تقنية وحمايتها من خلال البرامج الخاصة بالامن السيبراني ووضع خطط مستقبلية بربطها بتقنية الذكاء الاصطناعي الذي سيقلل من الاعتماد علئ الأخطاء البشرية للوصل نحو تنمية شاملة للضمان المالي للحكومه مستقبلا .

الخاتمة : من خلال هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات وعلى النحو الاتي :

النتائج

1. الدفع الالكتروني يقلل من مخاطر حمل النقود الورقية ، ويوفر أنظمة حماية متطورة ضد السرقة والتزوير فضلاً عن دورة في الحد من غسيل الأموال عبر مراقبة التدفقات الرقمية
2. الدفع الالكتروني في القطاع المصرفي يشهد تطورا متزايداً يساعد في توسيع قاعدة العملاء ، وتعزيز الخدمات المالية كما يمهد الطريق أمام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وهي تقنية لا مركزية وقاعدة بيانات مشفرة لتسجيل المعاملات بطريقة آمنة وشفافة مما يتيح تقديم خدمات مالية أكثر ذكاء وكفاءة .
3. الدفع الإلكتروني يدعم الاقتصاد الأخضر يقلل من الاعتماد على الأوراق النقدية ويحدد من استهلاك الوقود عبر تقليل الحاجة إلى التنقل لإنجاز المعاملات مما يعزز التنمية المستدامة ، كما يسهل عمليات التحويل المالي لاسيما في البلد يعتمد على التحويلات الخارجية الذي يوفر وسيلة سريعة آمنة لإيصال الأموال إلى مستحقيها الأمر الذي يدعم الأفراد والنشاط الاقتصادي المحلي .
4. الدفع الإلكتروني يعمل على إدارة الكتلة النقدية بأقل تكلفة واعلى شفافية وبذلك تكون الأموال المتداولة في المصارف معروفة ولا يكون هنالك داعي للتحفظ على منح الضمانات ، و إعطاء القروض ، هذا ما يتعلق بجهاز المصرفي أما فيما يتعلق بفائدة نطبيق الدفع الإلكتروني للحكومة فإنها تحصل على إيرادات بشكل مباشر من خزينه الدولة وهو ما يسمى بالحساب (الخزينة المحل الموحد) أي تدخل الأموال بشكل مباشر للموازنة ، وهذا يمثل بشكل ايجابي يقلل من الثغرات المتعلقة باستحصال إيرادات الضرائب وغيرها .

التوصيات

1. نوصي بإصدار عملة رقمية خاصة بالبنك المركزي ، حيث ستمثل قفزة نوعية في نظام المدفوعات الوطنية وتعزيز الشفافية .
2. العمل على تحسين دور الرقابة على راس المال والتحويلات الخارجية ودعم جهود مكافحة غسيل الأموال .
3. وضع بنية تحتية تقنية قوية تشمل شبكات إنترنت موثوقة ومتطورة و أنظمة أمن سيبراني متقدمة لحماية البيانات والمعاملات ، فضلا عن تعزيز ثقافة القبول المجتمعي للعملات الرقمية .

4. استخدام النقود الرقمية يحافظ على وظائف تقليدية كوحدة حساب المدفوعات وادخار مع إمكانية استخدامه عبر الإنترنت والهواتف الذكية ، مما سيساهم في تطوير بيئة مالية أكثر استقرار وكفاءة .

5. الدفع الإلكتروني لا يمثل مجرد وسيلة حديثة لإتمام المعاملات، بل هو مدخل ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والإدارية في العراق، وركيزة أساسية لبناء مجتمع رقمي فعال، يتسم بالكفاءة والشفافية. ومن هنا، فإن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق استخدام الدفع الإلكتروني يجب أن يكون من أولويات الدولة في المرحلة المقبلة.

الكتب والمراجع

١- د سعاد محمد عبد الله ، التعاملات المصرفية واحكامها القانونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٢١،

٢- د. سامي عبد الباقي ابو صالح , الوفاء الالكتروني بالديون الناشئة عن المعاملات التجارية , دار النهضة العربية , لبنان , ٢٠٢٣.

٣- محمد عبد الوهاب خفاجي ، النظام الالكتروني للدفع الالكتروني في المعاملات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٨ .

الرسائل والاطاريح

١- اياد عبد القادر الخلايلة , الحماية الجنائية للبطاقات الالكترونية في القانون الاردني , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الاوسط , عمان , الاردن , ٢٠١٨ .

٢- عبد الرحمن عبد اللطيف, الدفع الالكتروني واثره على السياسة المالية, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون, جامعة بغداد,العراق, ٢٠٢٢

٣- فلاح توتة يوسف ؛ بالطرش يوسف , آثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , جامعة البويرة , الجزائر , ٢٠٢٤ .

٤- فلاح نصرت فليح الفليح , المسؤولية المدنية لمزود خدمات الدفع الالكتروني رسالة, ماجستير, كليه الحقوق , جامعه الشرق الاوسط , ٢٠٢٠ .

٥- محمد حمزه يوسف الطفيلي , اثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي , رساله ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد , جامعه كربلاء , ٢٠٢٣ .

المجلات العلمية

١- احمد مهدي عبد محمد الخضيري , الشروط التي تضعها الدولة على شركات الدفع الالكتروني , دراسة مقارنة بين العراق والجزائر , مجلة الجامعة العراقية , بغداد , العراق , عدد ٦٠ , ج ٢ , دون سنة نشر .

٢- الشريف بحماوي ، مصطفئ سليماني ، خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات الجارية ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، سنة ٢٠١٧ .

٣- حميد سلطاني , مفهوم الدفع الالكتروني وافاق تطويره في الجزائر , مجله البحوث والدراسات القانونية والسياسية , جامعة ال , بليدة ,الجزائر , مجله ١١ , العدد الثاني , ٢٠٢٢ .

٤- د . حيدر عبد الرزاق ، الطبيعة القانونية لي وسائل الدفع الإلكتروني في القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية جامعة الكوفة ، العدد ٣ ،٢٠٢١

٥- د. بو عزة هداية , الدفع الالكتروني في القانون الجزائري , مجلة الدراسات القانونية المقارنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة وهران , الجزائر , عدد ٢ , مجلد ٦ ,سنة ٢٠٢٠ .

٦- د. جهاد محمود عبد المبدئ , مدى حجية تقنية البلوكتشين في الاثبات المدني , دراسة تحليلية , بحث منشور في المجلة الدولية للفقه و القضاء والتشريع , مجلد ٤ , عدد ١ , سنه ٢٠٢٣ .

٧- د. عبد العزيز عبدالله السهلي , الدفع الالكتروني واحكامه في الفقه الاسلامي , مجلة الدراسات الاسلامية , جامعة الملك سعود , السعودية , المجلد ٣٢ , العدد ٢ , ٢٠٢٠ .

٨- د.محمد مجيد الابراهيمي ، عقد خدمة الدفع الالكتروني بالعراق ، ، بحث منشور في مجلة القانون للبحوث والدراسات القانونية ، جامعة ذي قار ، العدد ١٥ لسنة ٢٠١٧. .

٩- د. محمد سعد الدين عبد العزيز متولي , دور الفتاوى الالكترونية الاقتصادية في تعزيز التنمية المستدامة , العملة الرقمية البيتكوين , نموذجا , بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية , كلية الشريعة , والقانون دمنهور , مصر , العدد ٤٩ , نيسان ٢٠٢٥ .

١٠-د. محمد يونس الشرابي , اثر وسائل الدفع الإلكترونية في كفاءة الاداء المصرفي , مجلة الريادة للمال والاعمال , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الموصل , المجلد ٥ , العدد (٠٢) ٢٠٢٤ .

١١-د. هداية بوعزة الدفع , الالكتروني في القانون الجزائري , مجلة الدراسات القانونية المقارنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة وهران , الجزائر , مجلد ٦ , عدد ٢ .

١٢-د. وفاء جعفر امين ؛ احمد مؤيد عبدالله , دور وسائل الدفع الالكتروني في توليد الفرص الاقتصادية والتنموية , مجلة الادارة والاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , مجلد ٤٩, العدد ١٤٢ , ٢٠٢٤ .

١٣- رويدا لرجان ؛ مريم قلال , ضرورة مواكبة وسائل الدفاع الالكتروني لتطورات العصر الحالي , مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية , الجزائر , العدد ٤ , سبتمبر ٢٠١٨ .

١٤-زهراء احمد محمد توفيق النعيمي , دور التقنيات الحديثة (FinTech) في تحقيق الامان المصرفي , دراسة تحليلية في عينة من الدول العربية , مجلة تنمية الرافدين , كلية الادارة والاقتصاد , جامعه الموصل , مجلد ٤٢ , عدد ١٣٩ .

١٥-زهراء احمد محمد توفيق النعيمي , دور التقنيات الحديثة (Faintish) في تحقيق الامان المصرفي , دراسة تحليلية في عينة من الدول العربية , مجلة تنمية الرافدين , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل , مجلد ٤٢ , عدد ١٣٩.

١٦-فاطمه مصفح وزينه ايت علي , مفهوم الدفع الالكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي , بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية , جامعة البليدة , الجزائر , مجلد ١١ , العدد ٢ , سنه ٢٠٢٢ .

١٧-م . م. نورس علي مردان الاسدي , تأثير وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي , المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي (AAJSR) العدد (١) , المجلد (٢) , مارس ٢٠٢٤ , ص ٩٤ .

١٨-نغم حسين نعمه , عمليات الدفع الالكتروني في العراق , الواقع والتحديات , مجلة الريادة للمال والاعمال , جامعة النهرين , بغداد , العراق , المجلد ٦ , العدد ٢ , سنه ٢٠٢٥ , .

المواقع الالكترونية

١- اشار اليه أ- حيدر جاسم محمد في مقال له بعنوان (الدفع الالكتروني) منشور على الموقع الالكتروني ، https://vomus.edu.iq

٢- حسين رضا مهدي , تطور الدفع الالكتروني في العراق , البنك المركزي العراقي , دائرة الرقابة على المصارف , ٢٠٢٤ , ص ١ , نقلا عن الموقع الالكتروني : https://cpi.iq.

٣- السيد علي محسن العلاق في لقاء له مع راديو الشرق , نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٧ , على الموقع الالكتروني https://asharqpysiness.com

٤- نقلا عن الموقع الالكتروني : https://asharqpysiness.com

القوانين

1 -نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال (رقم ٣ لسنه ٢٠١٤) العراقي